



مركز العدل  
للمساعدة القانونية  
**JUSTICE CENTER** FOR LEGAL AID

**2012**

## أبرز انجازات المركز لعام ٢٠١٢:

### أولا - خدمات التمكين القانوني :

تنوعت الخدمات القانونية التي قدمها مركز العدل خلال عام ٢٠١٢ ما بين تقديم الاستشارات القانونية والتمثيل القانوني لمن تنطبق عليه معايير الاستحقاق وذلك على النحو التالي:

#### ١. الاستشارات القانونية:

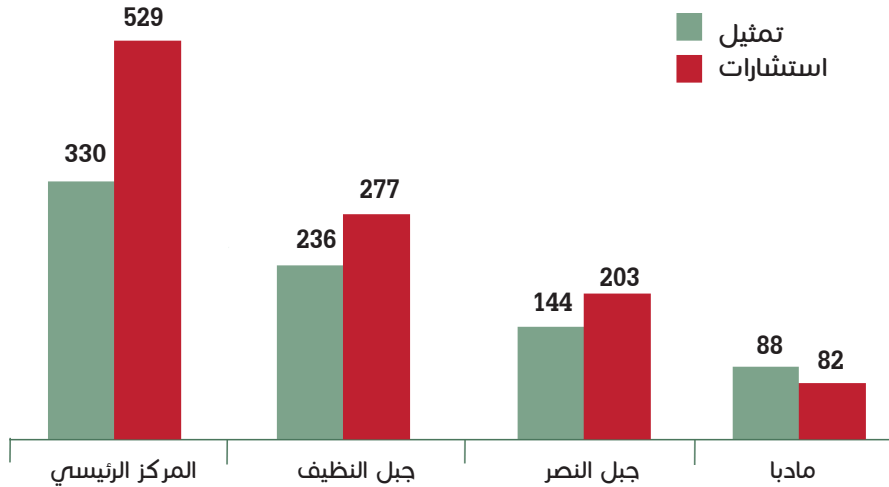
ارتفع عدد الاستشارات القانونية التي قدمها المركز من (١٣٧٧) استشارة قانونية خلال عام ٢٠١١ لتبلغ (١٤١٩) استشارة قانونية خلال عام ٢٠١٢، بينما بلغت في عام ٢٠١٠ (٨٣٢) استشارة، و(١٤١) استشارة عام ٢٠٠٩. بما مجموعه (٣٦٣٨) استشارة قدمها المركز خلال الخمس سنوات الأخيرة.

#### ٢. التمثيل القانوني:

ارتفع عدد القضايا التي مثلها محامو المركز من (٩٢٥) قضية تمثيل عام ٢٠١١ إلى (١٠١٤) قضية في العام الذي يغطيه هذا التقرير، في حين وصل عددها عام ٢٠١٠ (٤١١) قضية، و(٧٨) قضية في ٢٠٠٩. بما مجموعه (٢٤٢٨) قضية قدمت فيها خدمات التمثيل القانوني عبر السنوات الخمس الأخيرة.

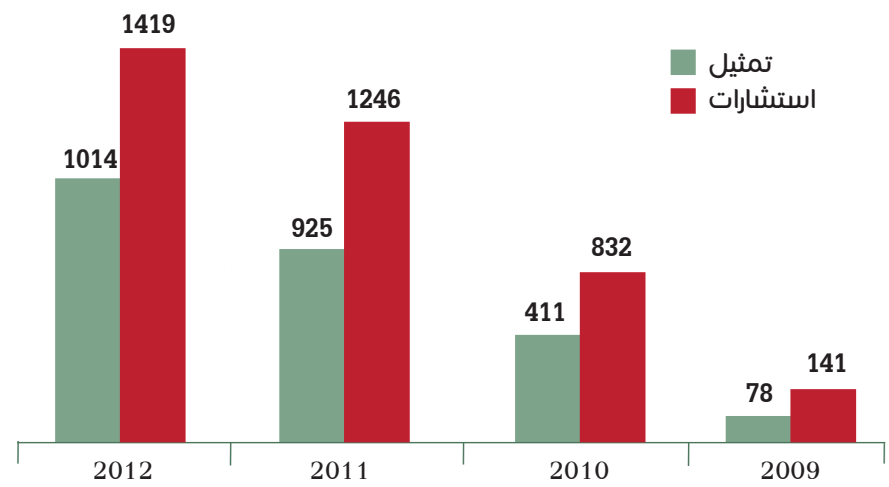
## أبرز إنجازات المركز لعام ٢٠١٢:

ويوضح الشكل أدناه توزيع الخدمات حسب العيادات القانونية على وجه التحديد:



الشكل البياني (٢) الخدمات القانونية حسب عيادات المركز خلال العام ٢٠١٢

ويوضح الشكل البياني أدناه الخدمات القانونية التي قدمتها العيادات القانونية التابعة للمركز خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٢:

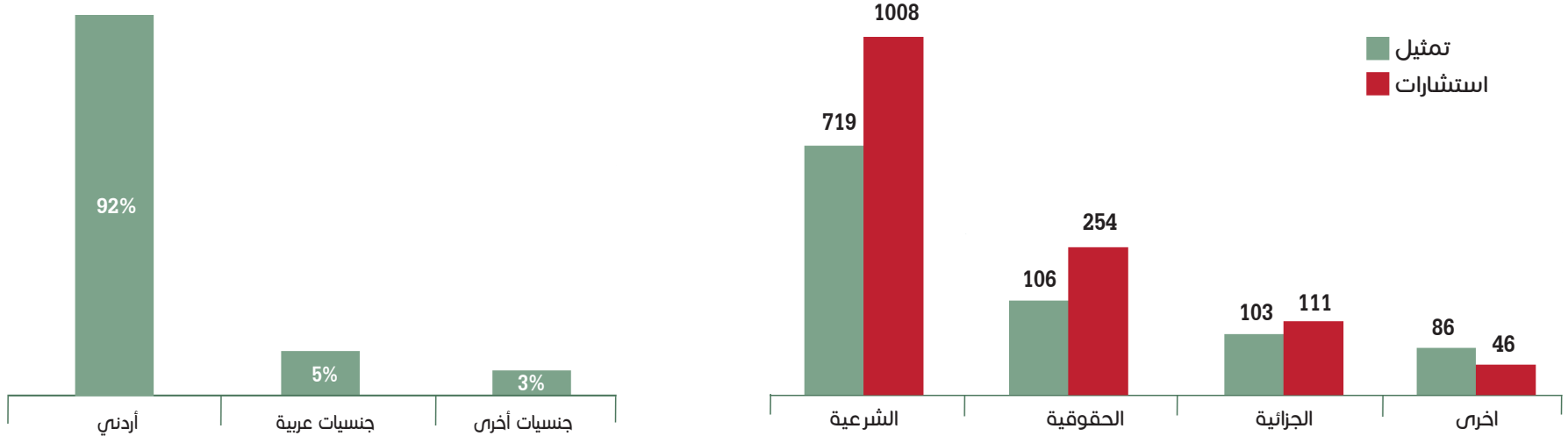


الشكل البياني (١) الخدمات القانونية للفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢

## أبرز إنجازات المركز لعام ٢٠١٢:

أما أنواع القضايا التي قدم فيها المركز خدمات المساعدة القانونية، فقد كانت النصيب الأكبر للقضايا الشرعية حيث وصل عدد الاستشارات القانونية إلى (١٠٠٨) استشارة، و(٧١٩) قضية تمثيل، تليها القضايا الحقوقية بعدد قضايا وصل إلى (١٠٦) قضية تمثيل، و(٢٥٤) استشارة، ومن ثم القضايا الجزائية حيث بلغ عدد قضايا التمثيل (١٠٣) قضية و(١١١) استشارة، أما الخدمات القانونية الأخرى فقد وصل عددها إلى (٨٦) قضية تمثيل قانوني، و(٤٦) استشارة.

استفاد من هذه الخدمات ما مجموعه (١٨٥١) مستفيداً، منهم (٥٨٥) مستفيداً من الذكور، و(١٢٦٦) من الإناث، ووصلت نسبة أردنيي الجنسية المستفيدين من خدمات المساعدة القانونية بنوعيتها إلى ٩٢٪، في حين بلغت نسبة الجنسيات العربية ( فلسطينية، سورية، عراقية، وغيرها) ٥٪، بينما توزعت نسبة الـ ٣٪ المتبقية على المستفيدين من غير العرب (ومن ضمنهم آسيويين وجنسيات أخرى).



شكل بياني رقم (٣) توزيع خدمات المساعدة القانونية التي قدمها المركز خلال عام ٢٠١٢

## أبرز انجازات المركز لعام ٢٠١٢:

### ٣- التوعية القانونية :

وقد بلغ عدد محاضرات التوعية التي نفذها المركز خلال عام ٢٠١٢ (١٢٤) محاضرة، استفاد منها (٣٢٧٠) شخص. بالإضافة إلى المحاضرات أنتج المركز فيلمين قصيرين هدفا إلى إظهار أهمية توفير المساعدة القانونية للأفراد رقيقي الحال، تناولوا عرض مجموعة من الحالات التي واجهت إشكالات قانونية تعامل المركز معها وحلها بتوفيره خدمات المساعدة القانونية.

Justicecntr : YouTube



## أبرز انجازات المركز لعام ٢٠١٢:

ثانيا : محور التشبيك والاتصالات :

١ - تأسيس عيادات قانونية :

أسس مركز العدل خلال عام ٢٠١٢ ثلاث عيادات قانونية جديدة في: مخيم الحسين في عمان، لواء الرصيفة، محافظة إربد؛ ليصبح العدد الكلي للعيادات القانونية التابعة له ٩ عيادات.

٢- التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني :

بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات التي زارها وتواصل معها المركز الـ (٦٠) مؤسسة وجمعية، موزعة في (٦) محافظات.

مذكرات التفاهم التي وقعها المركز خلال عام ٢٠١٢:

١. مذكرة تفاهم مع ديوان المظالم
٢. مذكرة تفاهم مع جمعية حماية الأسرة والطفولة في اربد
٣. مذكرة تفاهم مع مركز البرامج النسائية في مخيم الحسين

## أبرز انجازات المركز لعام ٢٠١٢:

ثانيا : محور التشبيك والاتصالات :

قائمة الجهات والجمعيات الشريكة:

١. مركز التوعية والإرشاد الأسري في الزرقاء
٢. المؤسسة العربية للتنمية المستدامة (مؤسسة رواد التنمية)
٣. ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني
٤. مركز شركاء من أجل الديمقراطية في مادبا
٥. مركز البرامج النسائية
٦. جمعية خولة بنت الأزور في الزرقاء
٧. مركز التأهيل المجتمعي للمعاقين في مخيم الوحدات
٨. جمعية رعاية أسرة الجندي في الزرقاء
٩. جمعية سيدات خريبة السوق الخيرية
١٠. جمعية جبل النظيف الخيرية
١١. جمعية الأسر التنموية الخيرية
١٢. اللجنة الوطنية لشؤون المرأة
١٣. مؤسسة نهر الأردن
١٤. ديوان المظالم
١٥. جمعية حماية الأسرة والطفولة في اربد

## أبرز إنجازات المركز لعام ٢٠١٢:

ثانياً : محور التشبيك والاتصالات :

٣ - دراسة الوضع القائم :

أجرى المركز دراستين قانونيتين هدفنا إلى رصد واقع تقديم المساعدة القانونية في الأردن، والعقبات والصعوبات التي تواجه المواطنين عند التعرض لأي إشكال قانوني.

١ - دراسة " الإشكالات القانونية وتحديد حجم الطلب على المساعدة القانونية "

٢ - " تحليل واقع التمثيل القانوني والتوقيف في القضايا الجزائية في الأردن " التي أجراها بتمويل من معهد المجتمع المنفتح.

٤ - المشاريع والجهات المانحة :

١ - مشروع التمكين القانوني بتمويل من الصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية وإدارة البنك الدولي

٢ - مشروع التمكين القانوني للاجئين بتمويل من البنك الدولي

٣ - مشروع تعزيز الحماية الجزائية في مرحلة ما قبل المحاكمة بتمويل من معهد المجتمع المنفتح

٤ - مشروع التمكين القانوني للفقراء ٢ بتمويل من مؤسسة المستقبل

٥ - مشروع تعزيز مؤسسات المجتمع المدني الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

٦ - مشروع حماية ضحايا العنف الأسري في شرق عمان بتمويل من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية MEPI





## أبرز إنجازات المركز لعام ٢٠١٢:

ثانيا : محور التشبيك والاتصالات :

٥ . إجراءات ضبط وضمان جودة الخدمات القانونية:

- برنامج التدريب المستمر لمحامي المركز

- دليل إجراءات ونماذج مركز العدل للمساعدة القانونية

## الخطط المستقبلية

### خطة العام ٢٠١٣ لمركز العدل للمساعدة القانونية

#### ١ . تقوية البناء الداخلي

- أ. تطوير معايير لتقييم وقياس أداء الموارد البشرية واستكمال عملية التوظيف بناءً على آليات توظيف تعتمد بشكل أساسي على معايير الشفافية لاختيار الأكفأ ملئ الشاغر الوظيفي.
- ب. تعديل وتطوير التعليمات المالية الداخلية بهدف الوصول إلى أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- ج. تعديل النظام الداخلي للمركز بما يؤدي إلى الارتقاء بأداء المركز وموظفيه.
- د. تطوير برنامج الحوسبة الخاص بالمركز لضمان الجودة.
- هـ. إعداد دليل الإجراءات بهدف تحسين الخدمات وتسريعها وتوحيد الأعمال المكتبية وتخفيض النفقات وإحكام الرقابة وضمان الجودة.

#### ٢ . محور المساعدة القانونية :

- انشاء شبكة العيادات القانونية :

وفقاً لخطة الانتشار التي تم تطويرها، من المتوقع خلال عام ٢٠١٢ أن يتم إنشاء ١٤ عيادة قانونية إضافية موزعة على المحافظات والمخيمات وجيوب الفقر

## الخطط المستقبلية

### خطة العام ٢٠١٣ لمركز العدل للمساعدة القانونية

- التوعية القانونية :

سيستمر المركز خلال عام ٢٠١٢ في سعيه لنشر الوعي القانوني من خلال عقد ما يقارب ١٨٠ محاضرة توعوية ستتناول مختلف المواضيع القانونية المحددة في الخطة.

- التشبيك :

أ. الاستمرار في جهده الساعي إلى بناء الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية المعنية بتمكين المجتمعات المحلية.

ب. تعزيز أواصر الشراكة مع كافة الجهات الرسمية خاصةً مديرية الأمن العام والمجلس القضائي ووزارة العدل والقضاء الشرعي بهدف توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها المركز وتفعيل المساعدة القانونية في القضايا الجزائية.

ج. تعزيز أواصر الشراكة مع المؤسسات الوطنية شبه الحكومية خاصةً المركز الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لشؤون الأسرة بما يؤدي إلى شمول فئات أكثر من المستحقين بالخدمات التي يقدمها.

## الخطط المستقبلية

### خطة العام ٢٠١٣ لمركز العدل للمساعدة القانونية

- تعزيز قدرة مزودي الخدمة :  
يعكف المركز حالياً على إعداد خطة متكاملة للتدريب المستمر لمحامي المركز والمحامين المتطوعين والمحامين المتدربين ومن المتوقع أن يبدأ بتنفيذها خلال عام ٢٠١٣، إضافة إلى استمراره في تنفيذ برامج التدريب الموجه لمحامي المركز والمحامين المتطوعين.
- محور دراسة الوضع القائم وتوفير البيانات حول واقع المساعدة القانونية في الأردن:
  - أ. التعمق في تحليل النتائج التي أظهرتها الدراسات التي أجراها المركز خلال العام المنصرم.
  - ب. تنفيذ دراسة متخصصة حول واقع المساعدة القانونية في القضايا الشرعية ومدى الوصول إلى خدمات العدالة ومعوقات ممارسة حق التقاضي في مثل هذه الأنواع من القضايا.
  - ج. تنفيذ دراسة حول واقع الوصول إلى العدالة في الأردن بهدف تحليل الوضع الراهن بتوثيق الإيجابيات ورصد الفجوات والتحديات ووضع المقترحات التطويرية.
  - د. إعداد ورقة بيضاء حول حق المعونة القضائية والتحديات والحلول المقترحة بمشاركة كافة الجهات المعنية حكومية وشبه حكومية ومجتمع مدني.

## الخطط المستقبلية

### خطة العام ٢٠١٣ لمركز العدل للمساعدة القانونية

- محور المدافعة وكسب التأييد :

أ. تطوير خطة عمل متكاملة خاصة بحملات كسب التأييد لمأسسة المساعدة القانونية

ب. تنفيذ برامج متخصصة لتدريب موظفي المركز ومحاميه حول استراتيجيات كسب التأييد والمهارات اللازمة امتلاكها لتنفيذ مثل هذه الحملات.

ج. المبادرة بعقد أول مؤتمر وطني للمساعدة القانونية بمشاركة كافة الجهات المعينة ومقدمي الخدمات القانونية وذلك برعاية حكومية للخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق تؤدي إلى وضع استراتيجية وطنية للمساعدة القانونية وإيجاد إطار قانوني ينظم تقديم الخدمات في هذا المجال ضمن النموذج المؤسسي الأنسب ضمن الإطار التشريعي والقضائي الوطني.